"الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بالمملكة العربية السعودية"
"دراسة ميدانية لنزلاء إصلاحية الحائر"

خالد عبد العزيز عبد الله الخرجي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، وتكونت عينة البحث من (220) مفردة من إصلاحية الحائر التابعة لمدينة الرياض نزلاء بواقع 5% من إجمالي كل فئة من نزلاء الفئات التالية: الفئة الأولى مرتكبي الجرائم المتنوعة، الفئة الثانية مرتكبي جرائم الحقوق الخاصة، الفئة الثالثة مرتكبي جرائم المخدرات، الفئة الرابعة: مرتكبي جرائم المسكرات، الفئة الخامسة: مرتكبي جرائم الأخلاقيات، الفئة السابعة مرتكبي الجرائم الرشوة والتزوير، الفئة الثامنة مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على النفس، وكانت الأدوات المستخدمة صحيفة الاستقصاء، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن معظم نزلاء المؤسسات الإصلاحية من غير المتزوجين بنسبة 65.9%، وأن المؤهل المتوسط يمثل المستوى التعليمي السائد بينهم ، كما كشف نتائج الدراسة عن أن هؤلاء النزلاء تتراوح أعمارهم على الترتيب ما بين 25 إلى 35 عاما بنسبة 38.6%، في حين أظهرت النتائج أنهم من العاملين وأن معظمهم ينتسب للقطاع الخاص بنسبة 68.2%، ويقيمون في المدن بخلاف نسبة قليلة منهم تقدر بنحو 20% تقيم بالبدو، كما أسفرت النتائج عن أن اليمنيون يمثلون أعلى نسبة نزلاء من غير السعوديين ثم المصريين، وبالتالي أظهرت وجود علاقة بين متوسط دخل الفرد وطبيعة العمل ونوع الجريمة المرتكبة، وعن عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي والإنحراف. ونوقشت النتائج في ضوء نتائج أدبيات التراث العلمي.

Abstract

This study aims at clarifying the social characteristics of the guest in the reformer institutions. This research sample consists of (220) guest who belong to Alhair Reformer of Riyadh in the Kingdom of Saudi Arabia with 5% for each category of the guests. The first category is perpetrators of various crimes, the second is special rights perpetrators, third is drug perpetrators, fourth is Alcohol perpetrators, fifth is moral perpetrators, seventh is bribe and forge perpetrators, eighth is assault and murder perpetrators. The method which has been used is a survey, which has come up with the study findings 65.9% which is the majority of the guests in the Reformer are un married people and the educational level for most of them is the intermediate. Furthermore, the study's findings revealed that the age of this group are workers and most of them are working in private sector, and they live in the cities, except for a few percentage which estimates about 20% lives in Bedouins. Further more, the study has come up with the fact that Yemenis represents a higher percentage of guests in the reformer than the others who are not Saudis, then the Egyptian. Hence, the study has showed that there is a relation between the average of the people's income and the quality of work on the one hand, and the type of the crime on the other hand and that there is no relation between the educational level and deviation. These findings have been discussed in the light of scientific heritage literature.

مقدمة

عني الكثير من المفكرين والباحثين في مجال علم الاجتماع بدراسة الجريمة؛ بوصفها إفرازا من إفرازات المجتمع غير السوية، وإحدى الظواهر السلبية التي تشكل تحديا لقيمه ومعاييره، التي تقتضي دراسة العلاقة بينها وبين البيئة الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المنحرف، للكشف عن أسباب الإنحراف، الذي توغل داخل المجتمعات الإنسانية عامة دون آخر، وانعكس على تنوع وثراء أنماط وأساليب الجريمة، وارتفاع معدلاتها، الأمر الذي لا ندري هل هو نتيجة للتطور السريع الذي تشهده المملكة على وجه الخصوص أم أن الأمر نتيجة عكسية لذلك؟ أم أن السببين معا يفسران وضع الجريمة وتطورها داخل المجتمع السعودي.

وذلك إيمانا بأن "الاتجاه الإجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي يعتبر من أكثر الاتجاهات شيوعا وأخصبها إنتاجا وأكثرها استيعابا لكافة الظروف والعوامل التي يشيع تواجدها عند بحث أسباب الجريمة وعلة السلوك الإجرامي". (1)

وعليه فإن السلوك الشاذ لا ينشا من فراغ، وكذا من الصعب إيعازه لعامل دون آخر، وإنما يؤول إلى العديد من العوامل والمتغيرات، التي تتكامل مع بعضها البعض، وتختلف في درجة تأثيرها من عامل لآخر، والتي أيضا قد يكون مردها إما إلى المجتمع متمثلا في مؤسساته المعنية بعملية التنشئة التي تلعب دورا هاما وبارزا في تشكيل اتجاهاته وميول الأفراد كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والمؤسسات الثقافية....إلى غير ذلك من المؤسسات والتجمعات من ناحية، وإما إلى الفرد ذاته ومدى قدرته على عدم الالتزام بالإيجابية والامتثال للمعايير والقوانين والمحافظة عليها من ناحية أخرى، وإما على صعيد آخر إلى الاثنين معا، وهذا ما ذهب إليه أنصار الاتجاه التكاملي من أن السلوك الإجرامي لا ينشأ لسبب واحد، وإنما لعدة أسباب تتكامل فيما بينها حتى تؤدي إلى هذا السلوك، وبالأخص في ظل التحول التنموي وما صاحبه من تغير إجتماعى تمثل في تغير بعض العادات والتقاليد والمفاهيم الحياتية.

وجديرا بالذكر أن مصطلح الخصائص الإجتماعية يشير إلى مجموعة من المتغيرات التي غالبا ما تتمثل في العمر، التعليم، المهنة، درجة تفضيل الوالدين، عدد الأبناء، مهنة الوالد، السفر وحركة التنقل، الحالة الإجتماعية، عدد مرات الزواج، الأصدقاء، معاملة الوالدين، عدد أفراد الأسرة، الترتيب بين الإخوة والأخوات، تعاطي المخدرات، إشراف الوالدين والعلاقة بهم، كيفية قضاء وقت الفراغ، فضلا عن التركيب الطبقي ودلالته من الناحية الاقتصادية وعلاقة الطبقات ببعضها البعض بما تشمله من تدرج اجتماعي،(2) والتي تتأثر بدورها بمجموعة من المتغيرات الأخرى التي تعكس بطبيعة العلاقة بين المعطيات الإقتصادية التي لعل

من أبرزها محل الإقامة، ملكية السكن، مقدار أو مستوى الدخل، إعالة الغير وعددهم، ووجود مساعدات من الغير، والواقع الاجتماعي للفرد ودورها في الإنحراف...إلخ.

وتبرز أهمية دراسة الخصائص الإجتماعية للفرد بشكل عام والفرد المنحرف المودع في المؤسسات الإصلاحية ودور الرعاية على وجه الخصوص في سياق عاملين أساسيين:

أولا: وقاية المجتمع من الإنحراف بمواجهة المشكلات الكائنة به والتصدي لأوجه القصور والتحديات التي تواجه الأفراد وتحول بينهم وبين الامتثال لمعاييره ونظمه والتمسك بالسلوك السوي الذي يسهم في الارتقاء بالبناء الإجتماعي وتفعيل عملية التنمية الشاملة.

ثانيا: تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية على أساس موضوعي يسهم في الكشف عن دوافع الإنحراف مع التأكيد على معالجة هذه الأسباب بتعزيز وتنمية القدرات الشخصية للنزيل للقضاء على ثقافة الجنوح والحيلولة بينه وبين اعتياد الإجرام واتخاذه سبيلا للحياة.

مشكلة الدراسة

بناء على ما سبق ذكره فإن دراسة الخصائص الإجتماعية للأفراد المنحرفين، تعد من أهم وأبرز الوسائل التي تسهم في التعرف على دوافع الإنحراف، وإيجاد المقترحات والحلول المناسبة للحد منها، ومن ثم فإن مشكلة هذا الموضوع تتلخص في "دراسة الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بإصلاحية الحائر بالمملكة العربية السعودية من خلال التركيز على مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تتمثل في الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي، العمر، محل الإقامة، الجنسية، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الإقتصادية مثل المهنة، طبيعة العمل، ملكية السكن، متوسط الدخل".

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في المقام الأول في التوصل لنتائج علمية تسهم في الكشف عن الخصائص الإجتماعية، وتفسير العلاقة بينها وبين نوع الجريمة/ بهدف إيجاد الحلول المناسبة والخطط العلاجية للحد من انتشار من الانحراف وانتشار الجريمة والتصدي لها بأسلوب علمي منظم بالإضافة إلى العديد من الأسباب والتي من بينها:

- أولا: معرفة بعض خصائص نزلاء المؤسسات الإصلاحية والتي من شأنها الإسهام في مكافحة الجريمة والقضاء عليها.

- ثانيا: تعد الجريمة أحد أهم المعوقات التي تواجه مسيرة التنمية بشكل مباشر وغير مباشر من حيث الإضرار بأمنه واستقراره، أو إهدار طاقاته البشرية.
- ثالثا: يمثل تحديد الخصائص الإجتماعية مؤشرا حيويا لمعالجة مواطن الخلل التي تعتري عملية التنشئة الإجتماعية، بتعديل برامج التربية سواء على نطاق الأسرة أو المجتمع ككل.
- رابعا: توجيه أنظار المسئولين إلى التعرف على أكثر أنماط الجريمة شيوعا داخل المؤسسات الإصلاحية، ومن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا التوغل بكل حزم وقوة.

أهداف الدراسة:

يتضح الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بالتطبيق على إصلاحية الحائر بالمملكة العربية السعودية، وذلك بالتركيز على الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة المتغيرات الأولية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية المتمثلة في: الحالة الإجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمر، والمهنة، والدخل، ومحل الإقامة، وملكية السكن والجنسية، والدخل الشهري.
2. التعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل نزلاء المؤسسات الإصلاحية.
3. تحديد متوسط عدد مرات العود بالنسبة للعائدين إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية.

تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في: ما هي الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بالتطبيق على إصلاحية الحائر بالمملكة العربية السعودية ؟ وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما المتغيرات الأولية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية المتمثلة في: الحالة الإجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمر، والمهنة، والدخل، ومحل الإقامة، وملكية السكن والجنسية، والدخل الشهري؟
2. ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل نزلاء المؤسسات الإصلاحية ؟
3. ما متوسط عدد مرات العود بالنسبة للنزلاء لعائدين إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية ؟

الإطار النظري

تعتمد الدراسة على منظور الثقافة الجانحة الفرعية Delinquent Theory Subculture، وتعود البدايات الأولى في تنظيره إلى أفكار الباحثين ألبرت كوهين Albert Cohen، وولتر ميلر Walter Miller، حول الانحراف استنادا إلى العديد من مفاهيم نظرية الأنومي حيث طبيعة البناء الإجتماعي والثقافي للمجتمع وما يتسم به من التمايز واللاتجانس الذي يعد المؤشر الأساسي لدراسة وتفسير ظاهرة السلوك الجانح.(3)

وتتلخص هذه النظرية حول فكرة أساسية تقر بان "الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الإجتماعية الدنيا يتميزون عم سواهم من أفراد الطبقة الإجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف".(4)

ويفسر" كوهن" الانحراف في سياق هذا المنظور بوصفه حصيلة تناقض بين نوعين من المعايير والقيم والضوابط الإجتماعية، إحداهما: المعايير الخاصة بالطبقة الوسطى وتشكل الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع وتعبر عن هويته الثقافية والاجتماعية ، والأخرى: المعايير الخاص بالطبقة الدنيا وتشكل الهيكل الفرعي لثقافة سفلية تستمد أصولها من الثقافة العامة ولكن تأخذها بشكل معكوس ينسجم من أهدافها وغاياتها ويلاءم طبيعة العلاقات الإجتماعية السائدة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

فعلى سبيل يمثل الحوار الذي يسوده جو من الاحترام والموضوعية، الوسيلة الرئيسية التي يعتمد عليها الأفراد في التعبير عن الرأي، والتواصل مع الآخرين، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للفرد، بينما يمثل العنف والسلوك الجانح الوسيلة الأولى التي يعبر من خلالها العديد من أفراد الطبقة الدنيا معتادي الجريمة والإنحراف.

بدليل ما ذهب إليه كوهين أثناء التعبير عن مكانة العنف للطبقة الدنيا من: أن العنف يعد من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان على غيرهم"، وبالتالي يمكن إيجاز أبرز فروض هذا المنظور في كل مما يلي: (5)

1. إن انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها، وحيث إن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف.
2. إن معايير التقدم والصعود في السلم الاجتماعي مرتبطة بتمثل قيم الطبقة

الوسطى في المجتمع والالتزام بمعاييرها والمساهمة الفعالة والجادة بنشاطاتها بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.

3. تتميز القيم والمعايير التي تشيع بين أفراد الطبقة المتوسطة في الرغبة في الصعود إلى أعلى، وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح، وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها واحترام الوقت والتخطيط السليم.

4. وكون أن الصفات المذكورة آنفا لا تتوفر في أبناء الطبقة الدنيا بسبب نمط التنشئة الاجتماعية التي يمرون بها مما يجعلهم يفشلون في تحقيق الطموح الذي يصبون إليه.

5. وبما أن المجتمع يخضع أبناء الطبقة العاملة إلى قيم الطبقة الوسطى ووفقاً لمعايير هذه الطبقة، التي لم يعهدها أبناء الطبقة الدنيا في تنشئتهم السابقة، لذا يجدون أنفسهم في منزلة اجتماعية أقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في ثقافة وقيم لم ينشأوا عليها.

6. نتيجة لذلك يشعر أبناء الطبقة الدنيا بعدم الجدوى في السعي وراء طموحات لا يستطيعون تحقيقها من خلال انتمائهم إلى طبقتهم الدنيا، ومن ثم يخلدون إلى قناعاتهم بالبقاء حيث هم.

7. يشكل هذا الشعور بعدم استطاعتهم مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى السبب الجوهري في نشوء الانحراف وعصابات الأطفال الجانحة حيث يسعى هؤلاء الأطفال إلى تنظيم أنفسهم في تنظيمات اجتماعية تجمع أفراداً متجانسين في غالبية خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية ويعانون من إحباطات متشابهة.

8. يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصبة الجانحة جزء من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح لأنها تحقق بالنسبة إليه ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العاملة وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة.

وفي هذا الإطار ذهب ميلر إلى التأكيد على أن العناصر الأساسية لثقافة الطبقة الدنيا (العاملة)، والتي تقود إلى الانحراف تتمثل فيما أسماه بـ"الاهتمامات المحورية" التي حددها في ست اهتمامات أساسية على النحو التالي: (6)

1. افتعال المشاكل والشغب: كالاصطدام مع المسئولين عن الأمن، وممارسة أنشطة التوجه اللاأخلاقي من إقامة العلاقات الجنسية غير المشروعة المصحوبة بالسكر والإدمان.

2. القوة وشدة المراس: يتضمن الاهتمام بالشجاعة والقوة الجسمانية والمبالغة في

إبراز السمات الذكورية.

3. الدهاء والمكر: يتمثل في التغلب على الشخص المنافس بالقدرات العقلية التي من شأنها الالتواء والخداع، والبعيدة كل البعد عن الموضوعية والحياد.
4. الدهشة والسرور: تتمثل في الاهتمام بإبراز النشوة والسرور الذي يشعر به الجانح في تعاطي الخمور ولعب القمار وممارسة الجنس.
5. القدر: أي شعور المنحرف بأن مستقبله ليس في متناول يديه كما أنه ليس بالضرورة خاضعاً للقوى الدينية وإنما لأسباب حتمية كالتفسير الخاطئ للقضاء والقدر والسحر.
6. الاستقلالية: يرى ميلر أن هذا الاهتمام يحتوي على عناصر متناقضة فهي تعني ظاهرياً بالنسبة لأفراد العصابة الاستقلال عن الضوابط الخارجية كالالتزامات في العمل أو الالتزامات المنزلية بينما تعني داخلياً خلاف ذلك وربما تعني أيضاً لجوء المنحرف إلى الانطواء والعزلة فترة ما بعد مرحلة من اختلاق المشاكل والدهشة والسرور.

وحتى يمكن فهم دور هذه النظرية في تفسير أثر الخصائص الإجتماعية في الإنحراف وممارسة الجريمة، يرجع ميلر السبب الرئيسي لانحراف أبناء الطبقة الدنيا إلى غياب دور الأب في الأسرة وقيام الأم بذلك، بالإضافة إلى أن الانخراط في عصابة من المنحرفين يساعد المنحرف على تطوير وتنمية الحاجات والسلوكيات التي تتفق مع الاهتمامات المحورية للطبقة الدنيا وبذلك فإن انحراف أبناء الطبقة الدنيا لا يرجع إلى اضطرابات نفسية يعيشونها حيث يرى ميلر أن المنحرفون يمثلون الشباب الأكثر قدرة في الحي من حيث القدرات الجسمية والشخصية.

ومجمل القول أن نظرية الثقافة الفرعية الجانحة ترتكز على التناقض القيمي بين الثقافة العامة التي تسود المجتمع، والثقافة الفرعية السفلى التي تسود إحدى طبقاته "الطبقة الدنيا" التي تقوم على هامش الثقافة الأصلية لأبناء الطبقة الوسطى، وأن الإنحراف محاولة للتوافق مع معايير جديدة وثورة على معايير على الثقافة العامة من قبل أبناء الطبقة الدنيا في المجتمع.[7] ومن ثم فإن مواجهة الإنحراف والتصدي لمخاطرة تقوم على عنصرين أساسيين:

أولا: دراسة الطبقة الدنيا للتعرف على أهم الخصائص والسمات الإجتماعية السائدة التي تسهم في نشأة الإنحراف ومستوياته الأساسية ومدى إقرار الثقافة الفرعية له.

ثانيا: تحديد أهم السبل للارتقاء بالثقافة الفرعية لمناص الثقافة العامة لتفسير طبيعة التناقض القيمي تزامنا مع التعرف على أهم التحديات التي تواجه الأفراد حال

التحول منها والتمسك بالثقافة الأصلية ومدى استجابتهم لتلك التحديات، للإجابة على الاستفسار الذي يبادر في أذهان الباحثين من: هل يشكل انعدام السمات والخصائص الإجتماعية للإنحراف والقضاء على التمايز واللاتجانس للنسق الإجتماعي هو الحل القويم لمواجهة الإنحراف والتصدي لمخاطرة؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن الإنحراف ظاهرة من المستحيل القضاء عليها نظرا لصعوبة تحقيق العدالة والمساواة الإجتماعية ونبذ التمايز الكائن به، أم أن الإنحراف مردة إلى العوامل الوراثية ولا أثر للبيئة أو الثقافة المكتسبة في تشكيله.

الدراسات السابقة

دراسة حول" **الخصائص الإجتماعية مرتكبي جرائم سرقة المحلات التجارية"** هدفت إلى دراسة المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض والمتمثلة في "الجنسية، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الإجتماعية، عدد الأولاد، محل الإقامة"، التعرف على طبيعة الخصائص الإجتماعية الأسرية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض، التعرف على أهم الخصائص الإجتماعية التي دفعت مرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية للقيام بجرائمهم.وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية مرتكبي من: أولا جرائم السرقة من السعوديين، ثانيا: ليس لديهم دخل ثابت، ثالثا:من غير المتزوجين، رابعا: من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم أقل من 20 سنة إلى أقل من 40 سنة، خامسا: ممن يعانون من المشكلات المادية في المقام الأول يليها المشكلات الإجتماعية، سادسا: من الفئات ذات المستويات التعليمية المتدنية وهم يمثلون نسبة عالية ممن ليس لديهم عمل. (8)

دراسة حول" **الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة تروج المخدرات"** تهدف إلى الكشف عن العوامل الإجتماعية التي تدفع الفرد إلى العودة لجريمة ترويج المخدرات، الكشف عن العوامل الاقتصادية التي تدفع الفرد إلى العودة لجريمة ترويج المخدرات، والخصائص الإجرامية للفرد العائد لجريمة ترويج المخدرات.وتوصلت الدراسة إلى ازدياد جريمة العودة لترويج المخدرات في المرحلة العمرية (35-45) سنة، أن العزاب هم أكثر الفئات ميلا لمعاودة ارتكاب جريمة ترويج المخدرات، تدني المستوى التعليمي للعائدين لجريمة ترويج المخدرات، أن النسبة الأكبر من العائدين لجريمة ترويج المخدرات كانوا موظفين عند ارتكابهم أول جريمة ترويج مخدرات، ان نسبة كبيرة من العائدين لجريمة ترويج المخدرات آباؤهم متزوجين بزوجات أخرى غير أمهاتهم، تأثر عدد كبير من العائدين لجريمة ترويج المخدرات سلوك أصدقائهم، أهمية الدخل في العودة لجريمة ترويج المخدرات.(9)

دراسة حول" **العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الشباب جريمة**

السرقة" هدفت إلى التعرف على العوامل الإجتماعية التي تؤثر في ارتكاب الشباب السعودي جريمة السرقة، ومن تلك العوامل التي تحاول هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء عليها العوامل الديمغرافية والعوامل الأسرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة السرقة تزداد في الفئة العمرية المبكرة من مرحلة الشباب، وأن غالبية مرتكبي جرائم السرقة من الشباب العزاب، وأن أ غلبهم من العاطلين عن العمل كما أن أغلبهم يسكن في الأحياء الشعبية والمتوسطة.[10]

دراسة حول" **الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة"** تهدف إلى التعرف على الخصائص الإجتماعية والاقتصادية التي تميز المجرم العائد عن غيرة، وما إذا كان هناك ارتباط لهذه الخصائص بالعود للجريمة، أو نوعها.

وتوصلت الدراسة إلى ان هناك نوعا من الارتباط بين العمر ونمط العود للجريمة فقد سجل أفراد العينة صغار السن أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بالمخدرات والتزوير والسكر، بينما سجل كبار السن أعلى معدل في جرائم السرقة. كما يرتبط أيضا نط العود بالحالة الزواجية فقد سجل العزاب أعلى معدل في الجرائم الأخلاقية والمضاربات والشكر، بينما يجل المتزوجون أعلى معدل في جرائم السرقة والمخدرات، وسجل المطلقون أعلى معدل في جرائم الرشوة والجرائم الأخلاقية والمخدرات، كما تبين أن الأفراد الذين كانوا يمارسون التسبب سجلوا أعلى معدل في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وسجل الطلاب أعلى معدلات في جرائم السرقة والجرائم الأخلاقية بينما سجل الموظفون أعلى نسبة في ممارسة الجرائم المتعلقة بالرشوة والتزوير. [11]

دراسة حول" **جرائم السرقة عند الأحداث بالمملكة العربية السعودية"** هدفت إلى إلقاء الضوء على جرائم السرقة عند الأحداث بصفة عامة، حيث لاحظ الباحث تزايد انحراف الأحداث وتزايد نشاطهم الإجرامي في المملكة العربية السعودية، كما لاحظ أن السرقة تشكل النمط الأكثر حدوثا بينهم لسهولة ارتكابها بالمقارنة بباقي الجرائم الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الأحداث من مرتكبي جريمة السرقة في المملكة تتراوح أعمارهم ما بين (13-18) سنة، معظم الأحداث تلقوا التعليم في المدارس، وجود انخفاض في دخل أسرة الحدث مرتكب السرقة، تدني مستوى السكن لدى أسر الأحداث مرتكبي جريمة السرقة، تعدد الزوجات يجعل الناشئ يتعرض للإهمال النفسي والعاطفي والتربوي من الآباء لانشغالهم بزوجاتهم فضلا عن تزايد حجم الأسرة.[12]

دراسة حول" **ظاهرة السرقات بالمملكة العربية السعودية وأبعادها وخصائصها"** هدفت إلى الكشف عن أقوى الأسباب الكامنة وراء ارتكاب البعض

لجرائم السرقة في المجتمع السعودي ومقارنتها بدوافع السرقة في مجتمعات أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية مرتكبي الحوادث في المملكة هم من فئة الشباب، انخفاض المستوى التعليمي لدى الجناة في كل الفئات العمرية وخصوصا الفئات العمرية الصغيرة، وجود رابطة إحصائية عكسية قوية بين متغير العمر والحالة الإقتصادية لدى الجاني، وجود علاقة قوية وطردية بين متغير العمر ونوع المهنة في فئة الجناة، غالبية الجناة السعوديين هم من صغار السن مقارنة بالجناة الأجانب وبخاصة الآسيويين الذين يمارسون السرقة في سن متأخرة.(13)

دراسة حول **" التنشئة الأسرية وظاهرة العود عند الأحداث المنحرفين"** تهدف إلى دراسة أساليب التنشئة الأسرية التي تمليها ظروف الأسرة المختلفة ومدى أثر هذه الأساليب على حالات العود لدى الأحداث.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنشئة الأسرية والعود للجريمة، وأن مجمل جرائم العود لدى الأحداث هي جرائم السرقة والجنس والتشرد، وأن حالات العود لا ترجع إلى عامل واحد بل إلى عوامل متعددة ومتداخلة، أثبتت الدراسة أن للتعليم دور هام في اعتياد الإجرام حيث تبين أن معظم الأحداث العائدين للإجرام توقف مستواهم التعليمي عند الابتدائية.(14)

دراسة حول**" العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي"** هدفت إلى التعرف على السمات النفسية للمجرم العائد، وبيان العلاقة بين المتغيرات الإجتماعية والسمات النفسية، لبيان لدور المتغيرات الإجتماعية في ظهور السمات النفسية لدى المجرمين العائدين للجريمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المجرم العائد تنطبق عليه الصورة التقليدية للمجرم العادي، وهذا يعني أن ينتمي من حيث الخلفية الإجتماعية إلى الطبقة الإجتماعية الدنيا، والتي تعاني من عدم الوفرة الاقتصادية، وشيوع الأمية وسوء الأحوال السرية الضعيفة في مجال المبحوثين. (15)

دراسة حول**" البطالة في العالم العربي وعلاقته بالجريمة"** هدفت إلى بحث العلاقة بين البطالة كمتغير مستقل وبين الجريمة بأنواعها كمتغير تابع في الوطن العربي، وذلك في محاولة للمساهمة في توضيح طبيعة ونمط وأسباب هذه العلاقة إن وجدت.

وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل، إذا ما توفرت بعض العوامل الإقتصادية، والاجتماعية والنفسية، وأبرزت الدراسة أيضا انتشار الأمية بدرجة كبيرة بين المجرمين العاطلين.(16)

دراسة حول**" النزلاء العائدون إلى السجون"** هدفت إلى جمع بيانات

تفصيلية عن السمات والخصائص التي يتميز بها المجرم العائد للسجون بدولة الكويت ومعرفة الأنماط الأكبر شيوعا بين العائدين للسجون، وكذلك الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة العود بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن 97.2% من العائدين 2.7% من الإناث، 63.7% من العائدين إلى الإجرام تقع أعمارهم ما بين 18-35 سنة، معظم العائدون إلى الإجرام من الكويتيين ونسبتهم 75.2%، ويتضح من الدراسة أن 75.2% من العائدين للجريمة من ذوي التعليم المتوسط، وأن 41% من العائدين إلى الإجرام من العزاب، و40% من المتزوجين، كما بينت أن الظروف الإقتصادية والأسرية التي تنتج عن قفل أبواب العمل أمام السجين بعد الإفراج عنه لم تكن هي السبب المباشر في العود للإجرام، إلا أنها كانت سببا مساعدا دفع البعض إلى سلوك طريق الجريمة مرة أخرى.(17)

الضوابط المنهجية:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات والخطوات المنهجية التي يمكن التعرف عليها فيما يلي:

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية Descriptive التي تعرف على أنها: طريقة علمية منظمة وموضوعية، تهتم بدراسة الظروف والممارسات والمعتقدات والآراء، ووجهات النظر والقيم والاتجاهات، حول موضوع معين أو ظاهرة معينة أو قضية معينة، ودراسة العلاقة بين ما هو كائن وواقع، وبين بعض الأحداث السابقة التي تكون قد أثرت أو تحكمت في الأحداث والظروف الراهنة.

وتستخدم الدراسة منهج المسح الإجتماعي باعتباره من أهم المناهج العلمية التي تهتم بدراسة الظواهر الإجتماعية أو بعض خصائصها كالخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بإصلاحية الحائر موضوع دراستنا هذه، من خلال جمع البيانات وتفسيرها بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة تسهم في الكشف عن العوامل المؤدية للإنحراف ومعرفة مدى حدتها من فئة لأخرى.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء إصلاحية الحائر التابعة لمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية قومها 220 مفردة من النزلاء بمعدل 5% من إجمالي كل فئة من نزلاء الفئات التالية: الفئة الأولى مرتكبي الجرائم المتنوعة، الفئة الثانية مرتكبي جرائم الحقوق الخاصة، الفئة الثالثة مرتكبي جرائم المخدرات، الفئة الرابعة: مرتكبي جرائم المسكرات، الفئة

الخامسة: مرتكبي جرائم الأخلاقيات، الفئة السابعة مرتكبي الجرائم الرشوة والتزوير، الفئة الثامنة مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على النفس.

حدود الدراسة: هناك مجموعة من المحددات الرئيسية التي تحيط بهذه الدراسة وهي على النحو التالي:

- **الحدود البشرية**: اقتصرت هذه الدراسة على الأشخاص السعوديين وغير السعوديين المودعين بالمؤسسات الإصلاحية بمدينة الرياض.
- **الحدود المكانية**: اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على سجن الحائر في مدينة الرياض.
- **الحدود الزمانية**: تم تطبيق الدراسة وجمع البيانات من المبحوثين في الفترة من شهر(8 أبريل 2012 إلى 20 مايو 2012).
- **الحدود الموضوعية**: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة الخصائص الإجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بإصلاحية الحائر ، وذلك من خلال التعرف على المتغيرات الأولية لهؤلاء النزلاء، بالإضافة إلى التعرف على مدى اعتيادهم للإجرام.

أدوات جمع البيانات:

تم استخدام صحيفة الاستقصاء لجمع البيانات وقد تم تطبيق استمارة البحث على عينة محددة من النزلاء قبل البدء في توزيع الاستبيانه بمعدل 5%% من إجمالي حجم العينة المنتقاة بلغ قوامها تقريبا 11مفردة لاختبار معيار الصدق والثبات من خلال عدة مراحل فقد تم توزيع الاستمارة على هؤلاء عينة الثبات أولا لتحكيمها من خلال أجوبتهم وتم تعديل الأسئلة وفق ملاحظاتهم إلى أن وصلت لصورتها النهائية ثم تم إجراء الثبات على 5% آخرين بمعل 11 مفردة من نزلاء آخرين حيث تم ملئ الاستمارة في المرحلة الأولى ثم تم إعادة ملئها بعد أسبوعين، ولإجراء معامل الثبات طبقت معادلة ألفا لحساب الثبات على تساؤلات متغيرات وخصائص النزلاء وحققت الاستمارة معامل ثبات قدرة 0.80 ، كما تم تحكيم الصحيفة من قبل عدد من أساتذة الاجتماع.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة التحليلية إلى مجموعة من النتائج العامة المتباينة، وفقا لتباين محاور ومتغيرات الدراسة وفيما يلي يمكن عرض وتحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج:

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية

م	فئة الجريمة	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
.1	الجرائم المتنوعة	1	0.4	2	0.9	-	-	-	-
.2	الرشوة والتزوير	4	1.8	4	1.8	-	-	-	-
.3	الحقوق الخاصة	1	0.4	-	-	-	-	-	-
.4	الأخلاقيات	24	10.9	9	4.1	3	1.4	-	-
.5	المسكرات	3	1.4	6	2.7	1	0.4	-	-
.6	المخدرات	34	15.4	24	10.9	7	3.2	4	1.8
.7	السرقة	70	31.8	8	3.6	2	0.9	1	0.4
.8	القتل والاعتداء على النفس	8	3.6	3	1.4	1	0.4	-	-
الإجمالي		145	65.9	56	25.4	14	6.4	5	2.3

يوضح الجدول رقم (1) توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية، إذ تبين من الجدول أن معظم نزلاء إصلاحية الحاير من غير المتزوجين، حيث وصلت نسبة الفئة الأولى " أعزب" إلى (65.9%) من إجمالي العينة، ونلاحظ أن بيان هذه النسبة قد جاء على النحو التالي: الترتيب الأول: مرتكبي جرائم السرقة بمعدل (31.8%)، الترتيب الثاني: مرتكبي جرائم المخدرات بنسبة (15.4%)، يليهم في الترتيب الثالث: مرتكبي جرائم الأخلاقيات بنسبة (10.9%)، بينما جاء في الترتيب الرابع: مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على النفس بنسبة (3.6)، وفي الترتيب الخامس جاء مرتكبي جرائم الرشوة والتزوير بنسبة (1.8%)، وفي الترتيب السادس جاء مرتكبي جرائم المسكرات بنسبة (1.4%)، وفي الترتيب الأخير جاء مرتكبي الجرائم المتنوعة بنسبة (0.4%) وقد تساوى ذلك مع مرتكبي جرائم الحقوق الخاصة.

كما تبين من الجدول أن نسبة النزلاء المتزوجين تقدر بحوالي (25.4%) من إجمالي عينة النزلاء، وذلك بالترتيب على مرتكبي كل من الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (10.9%)، الأخلاقيات بنسبة (4.1%)، السرقة بنسبة (3.6%)،

المسكرات بنسبة (2.7%)، الرشوة والتزوير بنسبة (1.8%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.4%)، الجرائم المتنوعة بنسبة (0.9%).

وتبين أيضا من الجدول أن نسبة النزلاء المطلقين قليلة حيث وصلت فقط إلى (6.4%)، وذلك بالتوزيع على كل من مرتكبي الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (3.2%)، الأخلاقيات بنسبة (1.4%)، السرقة بنسبة (0.9%)، المسكرات والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.4%).

كما تبين أيضا أن نسبة النزلاء الأرامل قليلة جدا إذ تقدر بحوالي (2.3%)، وذلك لكل من مرتكبي جرائم المخدرات بنسبة (1.8%)، ثم السرقة بنسبة (0.4%).

ومما سبق يتضح أن معظم نزلاء إصلاحية الحائر من غير المتزوجين ثم المتزوجين على الصعيد العام وقد يرجع ذلك إلى حداثة السن وطبيعة الجرائم المرتكبة.

جدول رقم (2)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

م		أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسط		جامعي		دراسات عليا	
	نوع الجريمة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	الجرائم المتنوعة	-	-	-	-	1	0.4	1	0.4	1	0.4	-	-
2	الرشوة والتزوير	-	-	-	-	1	0.4	5	2.3	2	0.9	-	-
3	الحقوق الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	1	0.4	-	-
4	الأخلاقيات	2	0.9	-	-	7	3.2	24	10.9	2	0.9	1	0.4
5	المسكرات	-	-	-	-	3	1.4	7	3.2	-	-	-	-
6	المخدرات	8	3.6	2	0.9	12	5.4	40	18.2	7	3.2	-	-
7	السرقة	1	0.4	2	0.9	19	8.6	49	22.3	7	3.2	3	1.4
8	القتل والاعتداء على النفس	-	-	1	0.4	1	0.4	8	3.6	2	0.9	-	-
	الإجمالي	11	5	5	2.3	44	19.8	134	60.9	22	10	4	1.8

يوضح الجدول رقم (2) توزيع العينة طبقا للمستوى التعليمي ، حيث تبين أن ما يزيد عن نصف العينة من الحاصلين على المؤهل المتوسط حيث وصلت نسبتهم إلى (60.9%) من إجمالي عينة الدراسة ونلاحظ أن هذه النسبة جاءت موزعة على مختلف أنماط الجرائم على الترتيب كما يلي: السرقة بنسبة (22.3%)،

المخدرات بنسبة (18.2%)، الأخلاقيات بنسبة (10.9)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (3.6%)، المسكرات بنسبة (3.2%)، الرشوة والتزوير بنسبة (2.3%)، الجرائم المتنوعة بنسبة (0.4%). وفي المستوى الثاني كانت نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي من النزلاء (19.8%)، وذلك بالترتيب على مرتكبي كل من الجرائم التالية: السرقة بنسبة (8.6%)، المخدرات بنسبة (5.4%)، الأخلاقيات بنسبة (3.2%)، المسكرات بنسبة (1.4%)، المتنوعة بنسبة (0.4%) وقد تساوى ذلك مع كل من جرائم الرشوة والتزوير، والقتل والاعتداء على النفس. وفي الترتيب الثالث جاء المستوى التعليمي الجامعي حيث أن نسبة الحاصلين على المؤهل الجامعي من النزلاء تقدر (10%)، وذلك بالتوزيع على كل من مرتكبي الجرائم التالية: المخدرات والسرقة بنسبة (3.2%) لكل فئة، الرشوة والتزوير بنسبة (0.9%) وقد تساوى ذلك مع كل من جرائم الأخلاقيات، والقتل والاعتداء على النفس، ثم المتنوعة والحقوق الخاصة بنسبة (0.4%) لكل فئة، وفي المستوى التعليمي الرابع جاء المستوى الأمي حيث بلغت نسبة النزلاء الأميين (5%)، موزعة على كل من الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (3.6%)، والأخلاقيات بنسبة (0.9%)، والسرقة بنسبة (0.4%). بينما جاء مستوى من يقرا ويكتب في المستوى التعليمي الخامس بنسبة (2.3%) من إجمالي عينة الدراسة، وجاء بيان هذه النسبة موزعة على مرتكبي الجرائم كالتالي: المخدرات والسرقة بنسبة (0.9%) لكل فئة، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.4%). وفي المستوى الأخير جاء حملة الدراسات العليا بنسبة (1.8%) من إجمالي مفردات الدراسة حيث جرائم السرقة بنسبة (1.4%)، ثم جرائم الأخلاقيات بنسبة (0.4%).

ومن ذلك يتضح أن أعلى نسبة تعليم بين النزلاء هو نسبة التعليم المتوسط والتعليم الجامعي وقد يرجع ذلك إلى سوء الحالة الإقتصادية حيث ارتفاع معدل البطالة مقابل ارتفاع معدل الحاجات الأساسية التي تمثل مقوم حياة الفرد.

جدول رقم (3)

توزيع العينة حسب الفئة العمرية

م	الفئة العمرية	ك	%
1	25 -	77	35
2	35 - 25	85	38.6
3	45 – 35	30	13.6
4	55 -45	19	8.6

م	الفئة العمرية	ك	%
5	-55	9	4.1
الإجمالي		220	%100

يوضح الجدول رقم (3) توزيع العينة حسب الفئة العمرية للنزلاء، حيث تبين أن أعلى نسبة للنزلاء تقع في الفئة العمرية من 25 – 35 حيث وصلت إلى (38.6%)، وقد جاء بيان هذه النسبة موزعة على أنماط الجرائم محل الدراسة كالتالي: المخدرات بنسبة (14.5%)، السرقة بنسبة (10%)، الأخلاقيات بنسبة (8.2%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.8%)، المتنوعة والرشوة والتزوير بنسبة (1.4%) لكل فئة، المسكرات بنسبة (0.9%)، الحقوق الخاصة بنسبة (0.4%). وتليها في الترتيب الثاني النزلاء الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من – 25 سنة وكانت نسبتهم (35%) من إجمالي عينة النزلاء، وذلك بالترتيب على مرتكبي كل من الجرائم التالية: السرقة بنسبة (23.2%)، الأخلاقيات بنسبة (4.5%)، المخدرات بنسبة (3.2%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (2.3%)، الرشوة والتزوير والمسكرات بنسبة (0.9%) لكل فئة. بينما يأتي في الترتيب الثالث النزلاء الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 35 – 45 فقد كانت نسبتهم حوالي (13.6%) من إجمالي عينة نزلاء المؤسسة، وقد جاء بيان هذه النسبة من حيث الجرائم المدرجة كالتالي: المخدرات بنسبة (8.2%)، السرقة بنسبة (2.3%)، الرشوة والتزوير، والأخلاقيات والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.9%) لكل فئة، والمسكرات بنسبة (0.4%). بينما سجل في الترتيب الرابع مجموعة النزلاء الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 45- 55 بنسبة تصل إلى (8.6%) من إجمالي عينة النزلاء، موزعة على كل من الجرائم التالية: المسكرات والمخدرات بنسبة (2.3%) لكل فئة، الأخلاقيات بنسبة (1.8%)، السرقة بنسبة (1.4%)، الرشوة والتزوير والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.4%). أما الترتيب الخامس فقد جاء فيه مجموع النزلاء الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 55- فأكثر وذلك بمعدل يصل إلى (4.1%) من إجمالي عينة النزلاء " عينة الدراسة"، موزعة على كل من الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (3.2%)، الأخلاقيات بنسبة (0.9%). ومما سبق يتبين أن معظم النزلاء بنسبة تصل إلى (73.8%) من إجمالي عينة النزلاء أقل من 35 عاما وهذا يعد مؤشرا خطير وحيوي يستدل به على أن معدلات الجريمة ترتفع بين الشباب بمعدل غير طبيعي. كما هو موضح بالشكل البياني التالي:

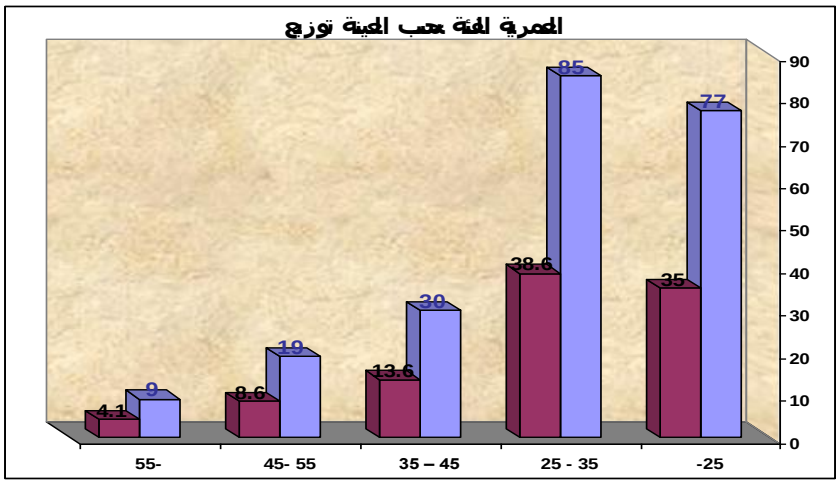

جدول رقم (4)

توزيع العينة حسب المهنة قبل دخول السجن

م	فئة العمل	ك	%
1	يعمل	132	60
2	لا يعمل	88	40
	الإجمالي	220	220

من خلال الجدول رقم (4) نوضح توزيع العينة حسب عمل النزيل، بوصف موقفه من ذلك إلى قسمين يعمل ولا يعمل، وتشير بيانات الجدول إلى أن فئة يعمل تمثل أعلى نسبة حيث وصلت إلى (60%) من إجمالي عينة النزلاء مرتكبي الجرائم التالي: السرقة بنسبة (23.6%)، المخدرات بنسبة (18.2%) الأخلاقيات بنسبة (10%) الرشوة والتزوير والمسكرات بن سبة (2.3%) لكل فئة، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.8%)، المتنوعة بنسبة (1.4%)، الحقوق الخاصة بنسبة (0.4%).بينما سجلت فئة لا يعمل في حق النزلاء غير العاملين ما نسبته (40%) من إجمالي عينة النزلاء وبيانها كالتالي: المخدرات والسرقة بنسبة (13.2%) لكل فئة، الأخلاقيات بنسبة (6.4%)، القتل بنسبة (3.6%)، المسكرات بنسبة (2.3%)، الرشوة والتزوير بنسبة (1.4%).

مما سبق يتضح أن ما يقرب من نصف عينة النزلاء من غير العاملين وإن

دل هذا فإنما يدل على ارتفاع معدل البطالة التي تمثل أحد العوامل الأساسية للإنحراف وارتكاب الجريمة. كما هو موضح بالشكل البياني التالي:

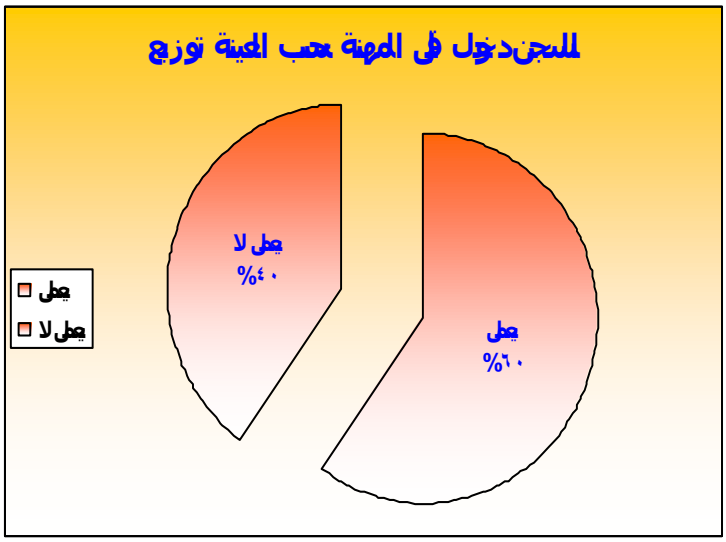

جدول رقم (5)

توزيع العينة حسب طبيعة العمل

م	طبيعة العمل	ك	%
1	عام	42	31.8
2	خاص	90	68.2
	الإجمالي	220	132

أما فيما يتعلق بطبيعة عمل النزيل وانتماءه المهني قبل دخول المؤسسة الإصلاحية وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن القطاع الخاص يستحوذ على اهتمام الأفراد ويتسع ليشمل شريحة كبيرة منهم حيث تقدر نسبة النزلاء المنتسبين له بحوالي (68.2%) من إجمالي عينة النزلاء وذلك على النحو التالي: السرقة بنسبة (3.3%)، المخدرات بنسبة (18.9%)، الأخلاقيات بنسبة (12.1%)، الرشوة والتزوير بنسبة (3%)، المسكرات بنسبة (2.3%)، المتنوعة والحقوق الخاصة بنسبة (0.7%) لكل فئة من إجمالي النزلاء العاملين.أما النزلاء العاملين بالقطاع العام فقد وصلت نسبتهم إلى (31.8%) من إجمالي عينة النزلاء

استنادا إلى مرتكبي كل من الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (11.4%)، السرقة بنسبة (9.1%)، الأخلاقيات بنسبة (4.5%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (3%)، المتنوعة والمسكرات بنسبة (1.5) لكل فئة، يتبين مما سبق أن القطاع الخاص يعد منافس قوي لقطاع الأعمال بالمملكة العربية السعودية خاصة وأنه يستحوذ على اهتمام الأفراد بنسبة عاليه على النقيض تماما من القطاع العام.

جدول رقم (6)

توزيع العينة حسب محل إقامة النزيل

م	محل الإقامة	ك	%
1	مدن	176	%80
2	بدو	44	%20
	الإجمالي	220	220

يوضح هذا الجدول توزيع العينة حسب محل إقامة النزيل، حيث تبين أن معظم مفردات العينة من نزلاء إصلاحية الحاير من المدن حيث وصلت نسبتهم (80%) كما هو مبين بالجدول رقم (6) وحول بيان هذه النسبة من الجرائم محل الدراسة فقد تبين ما يلي: السرقة بنسبة (27.7%)، المخدرات بنسبة (25%)، الأخلاقيات بنسبة (13.6%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (5%)، المسكرات بنسبة (4.1%)، الرشوة والتزوير بنسبة (2.7%)، المتنوعة بنسبة (1.4%)، الحقوق الخاصة بنسبة (0.4%). كم ا بينما تقدر نسبة القاطنين بالبدو من النزلاء حوالي (20%)، من إجمالي عينة النزلاء وذلك بالترتيب على مرتكبي كل من الجرائم التالية: السرقة بنسبة (9.1%)، المخدرات بنسبة (6.4%)، الأخلاقيات بنسبة (2.7%)، الرشوة والتزوير بنسبة (0.9%)، المسكرات والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.4%).

يتبين مما سبق أن معظم النزلاء من القاطنين بالمدن وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع معدل الجريمة بين أفراد مقابل تدني مستوى الجريمة لأفراد البدو وقد يرجع ذلك الباحث إلى العديد من العوامل والتي من أبرزها: انتشار الابتكارات الحديثة، ارتفاع معدل طموحات الأفراد مقابل ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع معدل المعيشة حيث الغلاء الفاحش من متطلبات الحياة الأساسية، وأخيرا ارتفاع معدلات الهجرة.

جدول رقم (7)

توزيع العينة حسب ملكية السكن

م	ملكية السكن	ك	%
1	ملك	120	54.5
2	إيجار	100	45.5
	الإجمالي	220	220

يوضح الجدول رقم (7) توزيع العينة حسب ملكية السكن، وقد تبين أن ما يزين عن نصف النزلاء قاطنين بمساكن مملوكة لهم ويبلغ نسبتهم حوالي 54.5% من إجمالي عينة النزلاء بالترتب على مرتكبي كل من الجرائم التالية: السرقة بنسبة (20.9%)، المخدرات بنسبة (15.4%)، الأخلاقيات بنسبة (10.4%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (4.1%)، المسكرات بنسبة (2.3%)، المتنوعة والرشوة والتزوير والحقوق الخاصة بنسبة (0.4%). أما بالنسبة لفئة الإيجار فقد تبين أن ما نسبته (45.4%) من إجمالي عينة النزلاء حيث الجرائم التالية: المخدرات والسرقة بنسبة (15.9%) لكل فئة، الأخلاقيات بنسبة (5.9%)، الرشوة والتزوير بنسبة (3.2%)، المسكرات بنسبة (2.3%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.4%)، المتنوعة بنسبة (0.9%).

وبالنظر إلى النتيجة السابقة نجدها تشير إلى المؤشر الاقتصادي التي يتمتع به أفراد عينة الدراسة التي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على تحديد الآثار السلوكية والاجتماعية والاقتصادية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، لأن الذين يسكنون بالإيجار يعانون من ارتفاع تكاليف المعيشة، وتزداد الضغوط الاقتصادية عليهم في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة لعقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة نتيجة الحاجة لنفقات إضافية، فضلا عن تكاليف الزيارة في ضوء انقطاع الدخل إذا كان المحكوم عليه هو العائل.

جدول رقم (8)

توزيع العينة حسب فئة الجريمة

م	نوع الجريمة	ك	%
1	الجرائم المتنوعة	3	1.4
2	الرشوة والتزوير	8	3.6

م	نوع الجريمة	ك	%
3	الحقوق الخاصة	1	0.4
4	الأخلاقيات	36	16.4
5	المسكرات	10	4.5
6	المخدرات	69	31.4
7	السرقة	81	36.8
8	القتـــل والاعتـــداء على النفس	12	5.4
	الإجمالي	220	%100

يوضح الجدول رقم (8) توزيع العينة حسب فئة الجريمة أو سبب دخول السجن، ومن الملاحظ أن عينة الدراسة توزعت بين ثمان فئات من الجرائم، تمثلت في مرتكبي جرائم السرقة وكانت نسبتهم (36.8%)، ومرتكبي جرائم المخدرات وكان نسبتهم (31.4%)، مرتكبي الجرائم الأخلاقية بنسبة (16.4%)، مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على النفس حوالي (5.4%)، مرتكبي جرائم المسكرات فكانت (4.5%)، مرتكبي جرائم الرشوة والتزوير فكانت نسبتهم حوالي (3.6%) ومرتكبي الجرائم المتنوعة ووصلت نسبتهم (1.4%)، وأخيرا مرتكبي جرائم الحقوق الخاصة وكانت نسبتهم (0.4%).

وتشير هذه النتائج إلى أن جريمتي السرقة والمخدرات يمثلان أكثر الجرائم شيوعا وانتشارا داخل المجتمع السعودي يليهم على الترتيب جرائم الأخلاقيات بينما مثلت جرائم الحقوق الخاصة نسبة قليل جدا تكاد لا تذكر.

جدول رقم(9)

توزيع العينة حسب جنسية النزيل

م	الجنسية	ك	%
1	سعودي	198	90
2	غير سعودي	22	10
	الإجمالي	220	220

يوضح هذا الجدول توزيع عينة النزلاء طبقا لمتغير الجنسية إلى صنفين أساسيين سعودي وغير سعودي، فقد تبين أولا: أن معظم مفردات العينة من النزلاء السعوديين حيث بنسبة بلغت (90%) من إجمالي عينة النزلاء موزعة على كل من مرتكبي الجرائم التالية: السرقة بنسبة (34.5%)، المخدرات بنسبة (30.4%)، الأخلاق بنسبة (13.2%)، القتل والاعتداء على النفس بنسبة (5%)، المسكرات بنسبة (3.2%)، الرشوة والتزوير بنسبة (2.3%)، المتنوعة بنسبة (0.9%)، الحقوق الخاصة بنسبة (0.4%).

أما فيما يتعلق بالنزلاء غير السعوديين فوصلت نسبتهم إلى (10%) من إجمالي عينة النزلاء. وحول بيان جنسية هؤلاء الأفراد فقد جاءت مرتبطة بالجرائم التالية: الأخلاقيات بنسبة (3.2%) حيث كل من الجنسيات التالية: اليمنية بنسبة (1.4%)، والمصرية بنسبة (0.9%)، والسودانية بنسبة (0.4%)، والسورية بنسبة (0.4%)، تليهم جرائم السرقة بنسبة (2.3%) حيث كل من الجنسيات التالية: اليمنية بنسبة (1.8%)، والجيبوتية بنسبة (0.4%)، ثم جرائم الرشوة بنسبة (1.4%) حيث كل من الجنسيات التالية: المصرية بنسبة (0.9%)، والصينية بنسبة (0.4%)، والمسكرات بنسبة (1.4%) على كل من الجنسيات الثلاث التالية: الفلسطينية والسودانية واليمنية بنسبة (0.4) لكل فئة على حدة، ثم المخدرات بنسبة (0.9%) على كل من الجنسيات التالية: اليمنية والباكستانية بنسبة (0.4%) لكل فئة، وأخيرا الجرائم المتنوعة بنسبة (0.4%) للجنسية اليمنية، والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.4%) للجنسية اليمنية.

مما سبق يتبين أن اليمنيون أعلى نسبة إذ تقدر نسبتهم بحوالي (5%) من النزلاء غير السعوديين موزعة على كل من جرائم السرقة الأخلاقيات والمخدرات والمتنوعة والمسكرات والقتل والاعتداء على النفس، يليهم المصريين بنسبة (1.8%)، حيث كل من جرائم الأخلاقيات والرشوة والتزوير.

جدول رقم(10)

توزيع العينة حسب دخل النزيل شهريا

م	فئة الدخل	ك	%
1	2500	61	46.2
2	3500-2500	32	24.3
3	5000-3500	11	8.3
4	5000فأكثر	28	21.2

م	فئة الدخل	ك	%
	الإجمالي	132	100

يوضح الجدول رقم (10) توزيع العينة حسب دخل النزيل شهريا، وقد تبين أن معظم مفردات العينة من النزلاء هم من أرباب فئة الدخل الأولي والتي تتمثل في الأقل من (2500 ريال)، حيث وصلت نسبتهم إلى (46.2%) من إجمالي عينة النزلاء كما هو مبين بالجدول أما فيما ببيان هذه النسبة من حيث الجرائم المرتكبة فهي على النحو التالي: السرقة بنسبة (23.5%)، المخدرات بنسبة (13.6%)، الأخلاقيات بنسبة (4.5%)، الرشوة والتزوير والمسكرات بنسبة (1.5%) لكل فئة، و المتنوعة والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.7%).لكل فئة. أما فيما يتعلق بالنزلاء التي يتراوح دخلها الشهري ما بين (2.500 إلى 5.000) ريال فوصلت نسبتها إلى (24.3%) من إجمالي عينة النزلاء وذلك على النحو التالي: الأخلاقيات بنسبة (9.1%) والسرقة بنسبة (6.8%)، والمخدرات بنسبة (3%)، والرشوة والتزوير والمسكرات والقتل بنسبة (1.5%) لكل فئة، وأخيرا الجرائم المتنوعة بنسبة (0.7%)، أما النزلاء التي يتراوح دخلها الشهري من (5.000 فأكثر) فكانت حوالي (21.2%) من إجمالي عينة النزلاء بالمؤسسة كالتالي: المخدرات بنسبة (12.1%)، السرقة بنسبة (5.3%)، الأخلاقيات بنسبة (1.5%)، الرشوة والتزوير والحقوق الخاصة والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.7%)، بينما جاء النزلاء الذين يتراوح دخلها الشهري ما بين (3.500 إلى 5.000) ريال حيث وصلت نسبتهم إلى (8.3%) من إجمالي عينة النزلاء كالتالي: السرقة بنسبة (3.8%)، الأخلاقيات والمخدرات بنسبة (1.5%) لكل فئة، والمتنوعة بنسبة (0.7%) وقد تساوى ذلك مع المسكرات. مما سبق يمكن توزيع دخل النزلاء إلى نزلاء منخفضة الدخل والتي يتراوح دخلها الشهري أقل من (2.500) ريال ، وأسرة متوسطة الدخل حيث يتراوح دخلها الشهري من (2.500 إلى 3.500 ريال و 3.500 إلى 5.000) ريال وأسر مرتفعة الدخل ويتراوح الدخل لديها أكثر من (5.000 فأكثر).

ويشير ذلك إلى أن معظم النزلاء " عينة الدراسة" من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط بينما النزلاء ذوو الدخل المرتفع فعددهم قليل نوعا ما، وتدل النتيجة السابقة على تنوع الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة مع انخفاضها نسبيا لدى الأغلبية، مما يعني القدرة على دراسة تأثير مستويات الدخل المتباينة في تحديد الآثار السلوكية والاجتماعية والاقتصادية للآليات الإجتماعية على نزلاء المؤسسات الإصلاحية وعلاقتها بالأمن الفكري.

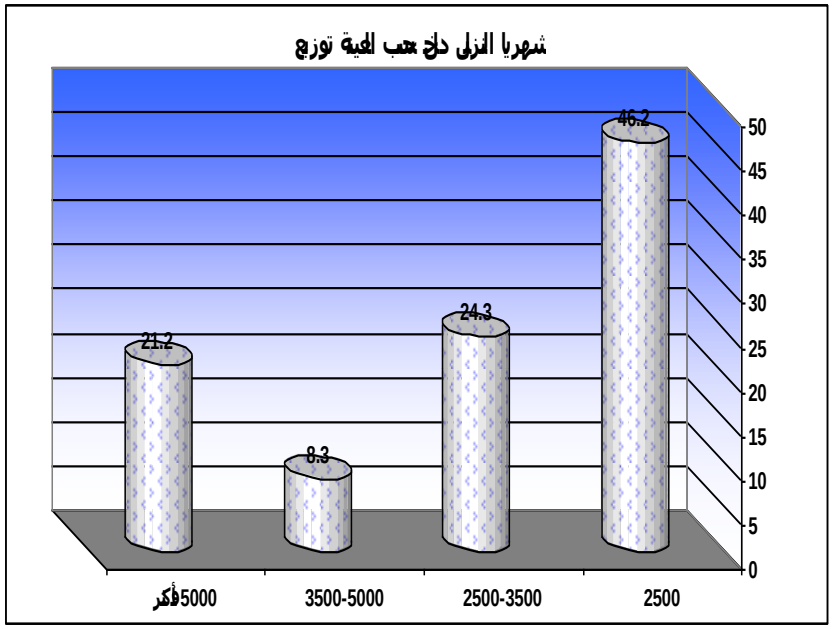

جدول رقم (11)

توزيع العينة حسب مدة عقوبة النزيل

م	العقوبة	ك	%
1	1 -	14	6.4
2	5 – 1	101	45.9
3	10 – 5	68	30.9
4	15 – 10	20	9.1
5	20 – 15	16	7.3
6	20 فأكثر	1	0.4
	الإجمالي	220	%100

يوضح الجدول رقم (11) توزيع الفئة حسب مدة العقوبة، حيث تبين أن

أعلى النسبة عقوبة يتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات حيث وصلت نسبتهم إلى (45.9%) كالتالي: السرقة بنسبة (18.6%)، المخدرات بنسبة (10.9%)، أخلاقيات بنسبة (8.2%)، الرشوة والتزوير بنسبة (2.7%)، مسكرات بنسبة (2.3%)، والمتنوعة والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.4%)، والحقوق الخاصة بنسبة (0.4%)، أما فيما يتعلق بالنزلاء التي تتراوح مدة عقوبتها ما بين عشرة سنوات إلى خمسة عشرة سنة فوصلت نسبتهم إلى (9.1%) من إجمالي عينة النزلاء من مرتكبي الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (4.1%)، والسرقة بنسبة (3.6%)، والأخلاقيات بنسبة (1.4%)، كما وصلت نسبة النزلاء التي تتراوح مدة عقوبتها من خمسة عشرة عاما إلى عشرين عاما فكانت حوالي (7.3)، من إجمالي عينة مرتكبي الجرائم التالية: المخدرات بنسبة (4.5%)، السرقة والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.4%) لكل فئة، بينما سجل النزلاء الذين يتراوح مدة عقوبتهم أقل من سنة بنسبة بلغت (6.4%) من إجمالي عينة النزلاء مرتكبي الجرائم التالية: السرقة بنسبة (1.8%)، والمسكرات بنسبة (1.4%)، الرشوة والتزوير والأخلاقيات والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (0.9%) لكل فئة، المخدرات بنسبة (0.4%).

ويشير ذلك إلى أن معظم النزلاء " عينة الدراسة" من عقوبات الدرجة الثانية والثالثة أي القصيرة والمتوسطة والتي تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات وخمس سنوات إلى عشرة سنوات، ويف المقابل سجلت عقوبات الدرجة الأخير أي فوق الكبيرة أقل معدل بين النزلاء بنسبة قليلة جدا لا تذكر إذ جاءت نسبتها ما يعادل (0.4%) لمرتكبي جرائم السرقة، كما هو موضح بالشكل البياني التالي:

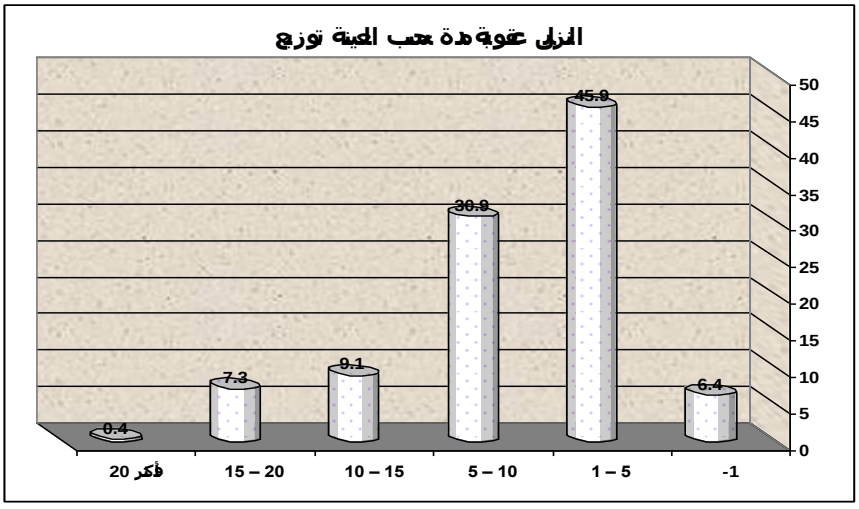

جدول رقم (12)

توزيع العينة حسب دخول السجن

م	اعتياد الإجرام	ك	%
1	نعم	84	38.2
2	لا	136	61.8
	الإجمالي	220	%100

يوضح الجدول رقم (12) توزيع العينة حسب اعتياد الإجرام وأسبقية دخول السجن قبل هذه المرة من عدمها للنزلاء، فتبين من الجدول أن ما يزيد عن نصف عينة النزلاء لم يسبق لهم دخول السجن حيث وصلت نسبتهم حوالي (61.8%) كالتالي: السرقة بنسبة (26.8%)، والمخدرات بنسبة (16.4%)، والأخلاقيات بنسبة (8.6%)، الرشوة والتزوير والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (3.6%) لكل فئة، والمسكرات بنسبة (1.8%)، والمتنوعة بنسبة (0.4%) وقد تساوى هذه النسبة مع الحقوق الخاصة، وتبين أيضا من الجدول أن نسبة النزلاء الذين سبق لهم دخول السجن غير قليلة حيث وصلت نسبة هؤلاء النزلاء حوالي (38.2%) من إجمالي عينة النزلاء كالتالي: المخدرات بنسبة (15%)، السرقة بنسبة (10%)، الأخلاقيات بنسبة (7.7%)، المسكرات بنسبة (2.7%)، والقتل والاعتداء على النفس بنسبة (1.8%)، والمتنوعة بنسبة (0.9%).

ويتبين من بيانات الجدول إلى ارتفاع معدل اعتياد الجريمة بين نزلاء إصلاحية الحاير خاصة وأن النسبة التي توصل إليها الباحث خطيرة ولا يستهان بها إذا علمنا أن إجمالي متوسط مرات الاعتياد تتراوح ما بين من مرة إلى إحدى عشرة مرة، ويشير ذلك إلى ضعف أثر عملية الإصلاح والتأهيل، وعدم جدواها في العديد من الأحيان بل وضعف القوانين وانعدام الشدة والحزم في تطبيق العقوبة التي يناط بها الزجر بجوار الإصلاح، وبتتبع بيان هذه النسبة نجد متوسط اعتياد الإجرام لنزلاء إصلاحية الحاير يقع ضمن خمس مستويات أساسية كما يلي:

1. **المستوى الأول**: حيث متوسط عدد اعتياده من مرة إلى ثلاث مرات ويضم هذا المستوى مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على النفس.
2. **المستوى الثاني**: حيث متوسط عدد اعتياده من مرة إلى خمس مرات ويضم هذا المستوى مرتكبي جرائم السرقة.
3. **المستوى الثالث:** حيث متوسط عدد اعتياده من ثلاثة إلى سبعة مرات ويضم

هذا المستوى مرتكبي الجرائم المتنوعة والمسكرات.

4. **المستوى الرابع**: حيث متوسط عدد اعتياده من مرة إلى ثمانية مرات ويضم هذا المستوى مرتكبي جرائم الأخلاقيات.

5. **المستوى الخامس**: حيث متوسط عدد اعتياده من مرة إلى إحدى عشرة مرة ويضم هذا المستوى مرتكبي جرائم المخدرات.

تفسير النتائج ومناقشتها:

أوضحت نتائج الدراسة أن معظم عينة نزلاء إصلاحية الحاير من غير المتزوجين بنسبة 65.9%، يليهم النزلاء المتزوجين بنسبة 25.4%، ثم النزلاء المطلقين بنسبة 6.4%، بينما سجل النزلاء الأرامل أقل معدل بين الفئات الإجتماعية لنزلاء الإصلاحية بنسبة 2.3%. بخلاف ما توصلت إليه دراسة إلهام أحمد سالم " فعالية برامج الرعاية الإجتماعية لنزلاء السجون ودور الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية في دعمها"[18] من أن الحالة الإجتماعية لنزلاء سجن برج العرب : بيانها كالتالي: الترتيب الأول " متزوج" بنسبة 50.9%، بينما جاء في الترتيب الثاني " أعزب" بنسبة 36.4%، أما الترتيب الثالث فجاء فيه "أرمل" بنسبة 8.2%.

أما عن المستوى التعليمي لنزلاء الإصلاحية فقد تبين من النتائج أن معظم النزلاء من ذوي المؤهلات المتوسطة، يليهم النزلاء ذات المؤهل الابتدائي، ثم النزلاء ذات المؤهل الجامعي، ثم النزلاء الذين يقرؤون ويكتبون، بينما حظي النزلاء ذوي المؤهل فوق الجامعي (دراسات عليا، ماجستير، دكتوراه) بأقل نسبة موجودة حيث تكاد لا تذكر أثناء المقارنة بين المؤهلات السابقة. واتفقت هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة ونيان عبيد دهام السبيعي"النظام الجمعي وأثره على نزلاء المؤسسات العقابية من ذوي العقوبات قصيرة المدى" [19] والتي أشار فيها إلى أن ما نسبته من 29.2% حاصلون على الثانوية العامة، وأن ما نسبته 23% من الحاصلين على الشهادة الابتدائية، وأن ما نسبته 22.5% حاصلون على الشهادة المتوسطة، وأن ما نسبته 8.6% حاصلون على الدبلوم العالي وأن ما نسبته 8.1% أميون، وأن ما نسبته 5.9% حاصلون على درجة البكاليوس، بينما الأقلية حاصلون على دراسات عليا بنسبة 2.7%، على العكس مما ذهبت دراسة إلهام سالم إلى غير ذلك حيث جاء بها إلى أن من يقرأ ويكتب هم النسبة الغالبة على نزلاء السجون في مصر.

أوضحت النتائج أن معظم عينة النزلاء تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 35 عاما، يليهم النزلاء الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما، ثم النزلاء الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 45 عاما، ثم النزلاء الذين تتراوح أعمارهم مابين 45 إلى

55 عاما، وأخيرا النزلاء الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاما، لتتفق بذلك مع دراسة الهام سالم والتي بينت أن المرحلة العمرية للنزلاء عينة الدراسة بسجن العرب يقعوا في الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة بنسبة 49.1%، ثم الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 35 إلى 45 سنة حيث بلغت نسبتها المئوية 40%. ودراسة صالح الدهيمان " مدى مساهمة التأهيل المهني في الحد من العنف بين نزلاء السجون"[20] التي أشار فيها إلى ما نسبته 25% من مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 35سنة، وذلك على العكس تماما من دراسة Paul Cavadino. Beverley Thompson. "the rehabilitation of prisoners – the role of the custodial institution" والتي توصلت إلى أن 74% من السجناء تتراوح أعمارهم ما بين 18-20 سنة.[21]

تشير نتائج الدراسة إلى أن معظم نزلاء إصلاحية الحاير من العاملين بنسبة 60%، ينتسب معظمهم إلى القطاع الخاص بنسبة 68.2% من إجمالي عدد العاملين على العكس من 31.8% من العاملين بالقطاع العام، بينما توصلت الدراسة إلى أن 40% من إجمالي عينة النزلاء من غير العاملين. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة منيف سبهان المطيري "تقييم خدمات الرعاية الإجتماعية وبرامجها في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر نزلاء شعبة سجن الدمام"[22] والتي توصل فيها إلى أن عينة الدراسة طبقا لعمل النزيل قبل دخوله إلى السجن حيث جاءت في المرتبة الأولى النزلاء الذين لا عمل لهم حيث بلغت النسبة 37.9% من إجمالي العينة، ثم الموظفين الذين يعملون في القطاع الخاص بنسبة مقدارها 31.5%، ثم الموظفين الذين يعملون في القطاع الحكومي بنسبة مقدارها 21.1% ويلي ذلك في الترتيب من يحترف التجارة بنسبة مقدارها 6.5% وأخيرا الذين يمارسون النشاط الزراعي بنسبة مقدارها 3.0%، على غرار دراسة إلهام سالم والتي جاء بها أن المهنة الخاصة بالنزلاء قبل دخولهم السجن: جاء في الترتيب الأول " أعمال حرة" بنسبة 72.0%، وفي الترتيب الثاني " موظف قطاع عام" بنسبة 15.5%، ثم العاملين " بالقطاع الخاص بنسبة 9.1%.

توصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة 80% يقيمون بالمدن، بينما يقيم الأقلية من نزلاء المؤسسة بنسبة 20% في البدو، وعطفا على تلك النتيجة أفادت الدراسة إلى أن عينة الدراسة وفقا لملكية السكن بيانها كالتالي: أن أعلى نسبة من النزلاء المؤسسات الإصلاحية 54.5% يملكون المنازل التي يقيمون فيها، يسكن بالإيجار ما نسبته 45.5% من إجمالي عينة النزلاء. بينما اختلفت دراسة ونيان عبيد دهام السبيعي مع الدراسة الحالية حيث أكدت نتائج دراسة على أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة 63.1% يسكنون بالإيجار، بينما الأقلية يملكون المنازل التي يقيمون فيها بنسبة 39.6%. ويتفق هذا مع دراسة الدهيمان والتي تشير إلى أن 50% من مجتمع الدراسة يسكنون في بيوت مستأجرة،

وأن 40% يسكنون في بيوت ملك لهم، وأن 10% يسكنون في بيوت مع الأهل.

أشارت النتائج إلى أن معظم النزلاء من السعوديين بنسبة 90% من إجمالي عينة الدراسة مقابل 10% من النزلاء غير السعوديين حيث كل من الجنسيات التالية، اليمنية والمصرية والسودانية والسورية والجيبوتية والصينية والفلبينية والباكستانية، وبالتالي يمثل اليمنيون أعلى نسبة نزلاء في إصلاحية الحاير من غير السعوديين الموقفين في جرائم السرقة والأخلاقيات والمسكرات والمخدرات والمتنوعة والقتل والاعتداء على النفس على العكس تماما من المصريين الموقفين في جرائم التزوير والأخلاقيات فقط. واتفقت دراسة منيف سبهان المطيري "تقييم خدمات الرعاية الإجتماعية وبرامجها في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر نزلاء شعبة سجن الدمام" مع الدراسة الحالية من أن أكثرية أفراد العينة هم من السعوديين بنسبة مقدارها 77.2% وتلي ذلك نسبة غير السعوديين 19.8% معللا ذلك بقوله أن " كون معظم النزلاء من السعوديين أمر طبيعي يتناسب مع نسبة الوافدين إلى المجتمع السعودي"، وكذلك دراسة بادي الحربي والتي أكد فيها على أن نزلاء المؤسسات الإصلاحية يمثل السعوديين بها ما نسبته 92.2% مقابل 7.8% من النزلاء غير السعوديين.

أما عن الدخل الشهري للنزلاء فقد أوضحت النتائج أن معظم عينة نزلاء الدراسة من أنصار الدخل المنخفض الأقل من 2.500 ريال، يليهم النزلاء الذي يتراوح دخلها ما بين 2.500 إلى 3.500 ريال شهريا، ثم النزلاء الذي يزيد دخلهم عن 5.000 ريال شهريا وأخيرا النزلاء التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 3.500 إلى 5.000 ريال. وهذا يتفق مع دراسة ونيان عبيد دهام السبيعي حيث أشار أن أعلى نسبة من عينة النزلاء يقل الدخل الشهري لأسرهم عن 3.000 ريال بمعدل 62.65 من إجمالي عينة الدراسة، وكذلك دراسة منيف سبهان المطيري والتي أكد فيها على أن معظم عينة الدراسة بنسبة 37.1% جاءوا في المرتبة الأولى للدخل الأقل من 2000 ريال شهريا، ودراسة الدهيمان التي تشير إلى أن 27.5% من مجتمع الدراسة هم ممن كان دخلهم الشهري أقل من 3.000 ريال.

أما عن عقوبة النزلاء فقد تبين أن معظم عينة الدراسة تتراوح مدة عقوبتهم ما بين سنة إلى خمس سنوات، يليهم النزلاء الذين تتراوح مدة عقوبتهم من خمس سنوات إلى عشرة سنوات، ثم النزلاء الذين تتراوح مدة عقوبتهم من عشر سنوات إلى خمسة عشرة سنة، ويليهم النزلاء الذين تتراوح مدة عقوبتهم من خمسة عشرة سنة إلى عشرون سنة، ثم النزلاء الذين تتراوح مدة عقوبتهم أقل من سنة، وأخيرا النزلاء الذين تزيد مدة عقوبتهم عن عشرون سنة. وهذا يتفق مع دراسة الدهيمان التي أشار فيها إلى أن 48.8% تبلغ مدة عقوبتهم من سنة إلى ثلاث سنوات، وأن 41.2% من أربعة إلى ستة سنوات وأن 8.8% تبلغ مدة محكوميتهم من سبعة إلى

عشرة سنوات. وكذلك دراسة بادي الحربي والتي أوضحت أن 16.2% من إجمالي أفراد الدراسة مدة حكمهم خمس سنوات وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين أن 23% منهم يمثلون ما نسبته 13.8% من إجمالي أفراد الدراسة 13.8% من إجمالي أفراد الدراسة مدة حكمهم سنتان. وكذلك دراسة المطيري التي أكد فيها على أن ما نسبته 40.5% من إجمالي عينة الدراسة بلغت عقوبتهم أقل من سنتين، ويلي ذلك في الترتيب الفئة من سنتين إلى أربعة سنوات بنسبة مقدارها 21.1%.

أما عن اعتياد الإجرام فقد تبين من النتائج أن معظم النزلاء من إجمالي عينة الدراسة لم يسبق ل هم دخول السجن قبل هذه المرة بنسبة 61.8%، يليهم ما نسبته 38.2% من نزلاء إصلاحية الحاير الذين أكدوا على اعتيادهم الإجرام وتكرار دخولهم السجن قبل هذه المرة، حيث بلغ متوسط عدد تكرار تلك الظاهرة في حق هؤلاء النزلاء من مرة واحدة إلى إحدى عشرة مرة، يمثل فيها مرتكبي جرائم الأخلاقيات والمخدرات أعلى معدل اعتياد بين مرتكبي الجرائم الأخرى. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة المطيري والتي أوضح فيها أن ما نسبته 51.7% من أفرا العينة لم يسبق لهم أن دخلوا من قبل، وأن هناك 15.1% من أفراد العينة دخول السكن أكثر من خمس مرات، في حين أن الذين دخلوا السجن ثلاث مرات جاءت نسبتهم في مؤخرة الترتيب حيث بلغت 1.7%، أما الذين دخلوا لمرة واحدة ولمرتان فإن نسبتهم متقاربة إلى حد كبير حيث بلغت لمرة واحدة 12.5% ولمرتين 11.6%.

المراجع

1. عبد الرحمن محمد مفرح الشهراني، (2004):الخصائص الإجتماعية مرتكبي جرائم سرقة المحلات التجارية دراسة ميدانية على السجناء الموز عين في سجون مدينة الرياض، ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ص:2-8.
2. محمد إبراهيم مبروك، (2001): الخصائص الإجتماعية والاقتصادية لسكان المدن الجديدة وعلاقتها بالتنمية، ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب. ص:10.
3. عبد الله حسين الخليفة، (1413هـ): المحددات الإجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض. ص: 107.
4. أسماء عبد الله عبد المحسن التويجري، (2011): الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ص:51-54.
5. Conklin, J. (1981). Criminology, New York: Macmillan Publishing Co. Inc. p:200-202.
6. التناقض القيمي، (2007):العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية، مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن.ص:17.
7. Cullen Francis, (1983), Rethinking crime and Deviance Theory. The Emergence of a structuring tradition. Rowman and Allanheld. U.S.A .
8. عبد الرحمن محمد مفرح الشهراني، (2004):الخصائص الإجتماعية مرتكبي جرائم سرقة المحلات التجارية دراسة ميدانية على السجناء الموزعين في سجون مدينة الرياض، مرجع سابق.
9. محمد بطي العنزي، (2002): الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة تروج المخدرات، ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
10. حميد الشايجي، (1998): العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الشباب جريمة السرقة، ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
11. ذعار سلطان السبيعي، (1996):الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة، ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
12. سليمان التويجري، (1992): جرائم السرقة عند الأحداث بالمملكة العربية السعودية، ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

13. شرف الدين الملك، (1992): ظاهرة السرقة بالمملكة العربية السعودية أبعادها وخصائصها، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.
14. عران مطلق العتيبي، (1990): التنشئة الإجتماعية وظاهرة العود لدى الأحداث، ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية للتدريب، الرياض.
15. فاروق عبد السلام، (1409هـ): العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
16. عاطف عبد الفتاح عجوة، (1406): البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
17. وزارة الداخلية، (د.ت.): النزلاء العائدون إلى السجون، إدارة البحوث والدراسات، مطابع الخط، الكويت.
18. إلهام أحمد محمد سالم، "فعالية برامج الرعاية الاجتماعية لنزلاء السجون ودور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في دعمها– دراسة مطبقة في سجن برج العرب محافظة الإسكندرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، حلوان، 2008.
19. ونيان عبيد دهام السبيعي، (2006): النظام الجمعي وأثره على نزلاء المؤسسات العقابية من ذوي العقوبات قصيرة المدة، ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
20. صالح بن متعب الدهيمان، (2009): مدى مساهمة التأهيل المهني في الحد من العنف بين نزلاء السجون، ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
21. Paul Cavadino. Beverley Thompson. "the rehabilitation of prisoners – the role of the custodial institution". England and Wales,2006 . .
22. منيف نور سبهان المطيري، (2003): تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية وبرامجها في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر نزلاء شعبة سجن الدمام، ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.